

مقدمة

## التعريف بابن العربي وبكتابه " أحكام القرآن "

أ / نشأته وحياته العلمية .

ب/ ابن العربي الأديب .

ج/ ابن العربي اللغوي .

● التعريف بكتابه " أحكام القرآن " .

## مقدمة

### التعريف بابن العربي وبكتابه " أحكام القرآن "

أ / نشأته وحياته العلمية :

أسرته ، ومولده :

هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن العَرَبِيِّ المُعَاوِرِيِّ ، نسبة إلى مُعَاوِرِ بْنِ يَعْفَرَ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ مُرَّةَ بْنِ أَدَدٍ ... ينتهي نسبه إلى قحطان<sup>(١)</sup>.

أبوه أبو محمد عبد الله بن العربي ، من وجوه علماء " إشبيلية " ، ومن أعيانها البارزين ، استوزره بنو عبّاد ، ونال عندهم حظوةً كبرى ، وكان من أهل الآداب الواسعة ، والتفنّن والبراعة . وقد صاهر أبو محمد بن العربي أسرةً تشاطره الرئاسة ، وتقاسمه السياسة ، تلك هي أسرة أبي حفص عُمر بن الحسن المَهْزُورِيِّ (ت : ٤٦٠ هـ) ، عالم الأندلس ومحدثها<sup>(٢)</sup>.

من هاتين الأسرتين النبيلتين ، وفي مدينة " إشبيلية " (وهي من كبريات مدن الأندلس) ، وُلد ابن العربي ليلة الخميس ، لثمان ليالٍ بقين من شهر شعبان ، عام ثمانية وستين وأربعمائة للهجرة .

نشأته ، وشيوخه :

لقد نشأ ابن العربي على حُبِّ العِلْمِ ، حيث عَهَدَ به أبوه إلى ثلاثة معلمين ، فحفظ القرآن الكريم لتسع سنوات ، ولم يبلغ السادسة عشرة ، حتى أتقن القراءات العشر ، وجمع فنوناً من العربية ، وتمرّن على الأدب والشعر ، وتمرّس في الرياضيات وعلوم الفلك ، وأخذ العِلْمَ - في

---

(١) تُنظر ترجمته في : الغنية (فهرست شيوخ القاضي عياض) (٦٦) ، والصلة لابن بشكوال (٥٩٠/٢) ، وبرنامج الرعيّني (١١٧-١٢٠) ، ووفيات الأعيان (٢٩٦/٤) ، وتذكرة الحفاظ (١٢٩٤/٤) ، وسير أعلام النبلاء (١٩٧/٢٠-٢٠٤) ، وتاريخ الإسلام : حوادث ووفيات : (٥٤١-٥٥٠) ، (ص١٥٩-١٦٣) ، والوافي بالوفيات (٣/٣٣٠) ، وتاريخ قضاة الأندلس (١٠٥) ، والديباج المذهب (٢/٢٥٢) ، والمقفى الكبير (٦/١١٠) ، وطبقات المفسرين للسيوطي (١٢٩٤) ، وجذوة الاقتباس (١/٢٦٠) ، ونفح الطيب (٢/٢٥) ، وشذرات الذهب (٤/١٤١) ، وشجرة النور الزكية (١٣٦) .

وقد اختصرت في الترجمة له ؛ اكتفاءً بجهد : سعيد أعراب في كتابه " مع القاضي أبي بكر بن العربي " ، ودراسة الباحث محمد السليماني ، التي شغلت نحو أربعمائة صفحة في كتاب " قانون التأويل " .

(٢) تُنظر أخباره في : الصلة (٢/٤٠٢) ، ونفح الطيب (٢/١١٠٨) .

أوليته - عن عدد من علماء الأندلس ، منهم : والده أبو محمد عبد الله بن العربي (ت : ٤٩٣هـ) ، وأبو عبد الله السرقسطي (ت بعد : ٥٠٠هـ) ، وحاله أبو القاسم الهوزني (ت : ٥١٢هـ) وغيرهم .

ثم كانت الرحلة إلى المشرق سنة (٤٨٥) <sup>(١)</sup> - وكان شديد الشوق إليه - ، فأخذ عمّن لقي من علماء في : المغرب ، وإفريقيا ، ومصر ، والشام ، والعراق ، والحجاز ، وكانوا خلقاً كثيراً <sup>(٢)</sup> ، وذوي مشارب مختلفة .

وكان من أبرز شيوخه الذين أخذ عنهم اللغة والنحو والأدب : الإمام الخطيب أبو زكرياء التبريزي (ت : ٥٠٢هـ) <sup>(٣)</sup> ، وأبو عبد الله محمد بن خَلَصَة اللخمي النحوي (ت : ٥٢١هـ) <sup>(٤)</sup> ، وأبو علي الحضرمي <sup>(٥)</sup> ، وأبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصّيرفيّ ، المحدث المعروف بابن الطّيوري (ت : ٥٠٠هـ) <sup>(٦)</sup> ، وأبو محمد عبد الله بن طلحة اليابريّ الأندلسي (ت : ٥١٨هـ) ، وهو من شيوخ الزمخشري <sup>(٧)</sup> ، والرئيس الأديب أبو المظفر الأبيوردي (ت : ٥٠٧هـ) <sup>(٨)</sup> . وقضى في المشرق عشر سنوات أو تزيد ، حصّل فيها علماً جَمّاً ، دراية ورواية ، ثم رجع إلى الأندلس بالعلم الوفير والرواية العالية ، والأسانيد المتميزة . نُقل عنه أنه قال : " كل مَنْ رحل لم يأتِ بمثل ما أتيتُ به إلا الباجي " <sup>(٩)</sup> . قال عنه الذهبي : " أدخل إلى الأندلس علماً شريفاً ، وإسناداً منيفاً " <sup>(١٠)</sup> . وسكّن بلدة " إشبيلية " ، وشوور فيه ، وسمّع ، ودرّس الفقه والأصول ، وجلس للوعظ والتفسير ، ورُحِل إليه للسمع . وقال عنه في السّير : " كان القاضي أبو بكر ممن يقال : إنه بلغ رتبة

(١) نفع الطيب (٢/٢٨) .

(٢) يُنظر : قانون التأويل : شيوخ ابن العربي (١٦١-١٦٧) .

(٣) يُنظر : سعيد أعراب (٤٧) .

(٤) يُنظر : الأحكام (٢/٣٩٣) . وترجمته في : بغية الوعاة (١/١٠٠) .

(٥) يُنظر : الأحكام (٢/١٨٠) . ولم أعثر له على ترجمة .

(٦) يُنظر : الأحكام (٢/٢٤) . وترجمته في : سير أعلام النبلاء (١٩/٢١٦) .

(٧) يُنظر : سعيد أعراب (٣٨) . وترجمته في بغية الوعاة (٢/٤٦) .

(٨) يُنظر : سعيد أعراب (٣٢) .

(٩) نفع الطيب (٢/٢٩) .

(١٠) تذكرة الحفاظ (١٢٩٥) .

الاجتهاد" (١). وقال ابن بشكوال : " كان من أهل التفنن في العلوم ، والاستبحار فيها ، والجمع لها ، متقدماً في المعارف كلها ، متكلاً في أنواعها ، ناقدًا في جميعها ، حريصاً على أدائها ونشرها ، ثاقب الذهن في تمييز الصواب منها ... " (٢).

#### صفاته :

كان - رحمه الله - عذب المنطق ، كريم الشمائل ، كامل السؤدد ، يجمع إلى ذلك كله آداب الأخلاق ، مع حُسن المعاشرة ، ولين الكنف ، وكثرة الاحتمال ، وكرم النفس ، وحُسن العهد ، وثبات الود (٣). كما كان فصيحاً حافظاً أديباً شاعراً ، كثير الخير ، مليح المجلس (٤).

#### وفاته :

توفي - رحمه الله - في شهر ربيع الأول من سنة (٥٤٣هـ) مُنصرَفةً من " مراکش " من الوجهة التي توجه فيها مع أهل بلده ، بعد أداء البيعة لعبد المؤمن بن علي أمير الموحدين ، بموضع يقال له " مَغيلة " ، وحُمِلَ مَيِّتًا على الأعناق إلى " فاس " ، حيث دُفن من الغد خارج باب المحروق (٥).

#### تلاميذه :

لقد كان الإمام أبو بكر بن العربي محظوظاً من جهة تلاميذه ، فقد كان مجلسه عامراً بطلبة العلم من أفاضل عصره ، فلا غرو أن تخرَّج به جمٌّ غفير من العلماء ، وقد برعوا في شتى الفنون ، فكان منهم الفقيه البارع ، والحديث الحافظ ، والمؤرخ الحاذق ، واللغوي المتمكن . ولعل من أشهرهم : أبا نصر الفتح بن خاقان (ت : ٥٢٨هـ) ، وأبا الحسن علي بن أحمد بن خلف الباذش (ت : ٥٢٨هـ) ، والقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت : ٥٤٤هـ) ، وأبا بكر بن خير (ت : ٥٧٥هـ) صاحب " الفهرسة " ، وأبا القاسم بن بشكوال (ت : ٥٧٨هـ) صاحب " الصلة " ، وأبا القاسم السُّهيلي (ت : ٥٨١هـ) ، وأحمد بن مضاء القرطبي (ت : ٥٩٢هـ) (٦).

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠١/٢٠) .

(٢) الصلة (٥٩١/٢) .

(٣) المرجع السابق (٥٩١/٢) .

(٤) الغنية (٦٨) .

(٥) يُنظر : الغنية (٦٨) ، والصلة (٥٩١) ، والنفع (٣٠/٢) .

(٦) يُنظر : قانون التأويل (تلاميذه) (١٦٩-٢٠٠) .

وغيرهم خلق كثير .

### مؤلفاته :

وقد خلّف - رحمه الله - مؤلفات كثيرة في فنون مختلفة ، أوصلها بعضهم إلى واحد وتسعين مؤلفاً<sup>(١)</sup> ، يعنينا منها ستة - في مجال اللغة والأدب - ، وهي على هذا النحو :

١- أخبار سابق البربري .

٢- اختصار " إصلاح المنطق " .

٣- أشعار لابن العربي ، رواها محمد بن يونس الأديب (ت : ٥٤٢هـ) ، وسيأتي شعره .

٤- شعراء الأندلس .

٥- اعتراضات على شرح ابن السيّد لديوان أبي العلاء (سقط الزند) . وقد انتقد فيها ابن العربي ابن السيّد ، وصحح أخطاءً وقع فيها ، منها : ما يرجع إلى الرواية الصحيحة في شعر أبي العلاء - واعتمد ابن العربي رواية التبريزي الإمام الحجّة ، في حين اعتمد ابن السيّد رواية أبي الفضل البغدادي - . ومنها ما يرجع إلى الوزن ، ومنها ما أوغل فيه من مذاهب الفلاسفة والمتكلمين ، إلى جانب ما أفسد به شرح ابن السيّد من تحريف الناسخ وتصحيحه - كما ذكر ابن السيّد -<sup>(٢)</sup> .

وقد ردّ ابن السيّد هذه المآخذ كلها في رسالة أسماها : " الانتصار ممن عدل عن الاستبصار " ، جاء في مقدمتها : " رأيت - أراك الله منهج الحقّ وسننه ، وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه - اعتراضات ابن العربي علينا في شرح شعر المعريّ ، ولسنا نُنكر معارضة المعارضين ، ومناقضة المناقضين ... وذلك أنه وجد أبياتاً أفسدها ناسخ الديوان ، بالزيادة والنقصان ، فعادت مكسورة الأوزان ، ونبت العين عما فيها من الشين ، فنّبّه عليها في طرر الكتاب ، وبيّن فيها وجه الصواب ... وكذلك وجد لحناً من الناسخ في بعض الأحرف ، فظنّه من قِبَل المؤلف المصنّف ، فتفضّل بأن نبّه عليه في طرر الكتاب ، فجعلنا عنده في مرتبة من لا يقيم وزن الشعر ، ولا يُحسن

(١) يُنظر : مع القاضي ابن العربي (١٢١-١٧٣) .

(٢) يُنظر : الانتصار (٢) .

الإعراب ... " (١). وهكذا أخذ يعيد المآخذ على ابن العربي ، ويردّ اعتراضاته . فينبري لابن السيّد تلميذ ابن العربي أبو عبد الله محمد بن خَلَصَة النحوي ، ويردّ عليه منتصراً لشيخه في رسالة قال عنها ابن الأَبَّار : " هي من أجود الرسائل " (٢).

٦- رسالة في شرح قوله ﷺ : « لا تُصْرُوا الإِبِلَ » ، تناول فيها الحديث برواياته تناولاً لغوياً نحوياً (٣).

٧- لحة البارقي في تقرّظ لواحظ السابق ، وهي رسالة عارض بها رسالة " السّاجعة والغريب " ، لأبي القاسم الكلاعي ، وهي من النوع المورّي (الذي باطنه غير ظاهره) . قال أبو القاسم : " لما سمع الوزيرُ الفقيه الحافظ أبو بكر بن العربي رسالة " السّاجعة والغريب " ، خاطبني برسالة نبزها بـ " لحة البارقي في تقرّظ لواحظ السابق " ، يقول فيها ما يقابل هذا الفصل ، منها : " وقد كان بالمشرق بأخرة ، من جعل هذا الفن مَفْخَرَةً ، فله أخيه قد صابره فأقبره ، فإنّ ذلك اقتصر على المسألة والجواب ، وهذا تفنّن في جُمَلٍ من الأبواب ، وأكثر فما عدم السّداد والصواب " (٤).

٨- ملجئة المتفقيين إلى معرفة غوامض النحويين (٥) : وهو كتاب أحال عليه أبو بكر ابن العربي في مواضع كثيرة من كتبه ، ولا يزال - كالكتب السابقة - في عداد المفقود ،

---

(١) الانتصار (١-٢) .

(٢) يُنظر : مع القاضي ابن العربي (١٦٤) . وقد ذكر ابن خَلَصَة في هذه الرسالة أنّ ابن السيّد أغار على " شرح أدب الكتاب " ، لأحمد بن بلال (ت : ٤٦٠هـ) وادّعاها لنفسه ، وسماه " الاقتضاب " . يُنظر : التعليق على الموطأ (٧٥/١) تعليق المحقق .

(٣) نشرتها في " مجلة الدراسات اللغوية " (المجلد الثاني : العدد الثاني - ربيع الآخر - جمادى الآخرة ، ١٤٢١هـ) ، الباحثة : حياة قارة ، أرشدني إليها وأعارنيها : أ.د. عياد .

(٤) إحكام صنعة الكلام ، لأبي القاسم الكلاعي (١٨٨) .

(٥) وقد وهم سعيد أعراب في كتابه " مع القاضي ابن العربي " ، فذكر من مؤلفات ابن العربي : ملجئة المتفقيين إلى معرفة غوامض النحويين ، وإلجاء الفقهاء إلى معرفة غوامض الأدباء . على أنّهما كتابان ، وإنما الاسمان لكتاب واحد . وقد سمّاها ابن العربي بأكثر من اسم ، كلّها تدور حول هذه الألفاظ ، يدلّ على ذلك أمران : الأول : المسائل التي أحال فيها على واحد من تلك الأسماء كلّها ذات نسق واحد ، فهي إما مسألة نحوية أو صرفية أو لغوية . الثاني : كلّ من ترجم له لم يثبت إلا : " ملجئة المتفقيين إلى معرفة غوامض النحويين " .

وقد ضمّنه مسائل نحوية وصرفية ولغوية متصلة بالفقه والتفسير . وهو - من خلال  
المواطن التي أحال عليها فيها - مُهمٌّ في بابه . ولتبيّن أهميته ، أذكر نماذج لتلك المواطن  
:

أ / جاء في " أحكام القرآن " ( ٣/٣٣١ ) عند الحديث عن قوله تعالى : { **سُورَةٌ**  
**أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا** } [ النور : ١ ] : (المسألة الأولى) : " قوله : { **سُورَةٌ** } يعني  
متزلة ومرتبّة . ألم تروا إلى قول الشاعر :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً تَرَى كُلَّ مَلِكٍ دُونَهَا يَتَذَبَذَبُ

وعامة القراء على رفعها ، وقراها عيسى بن عمر بالنصب ، وهو بين . أما  
الرفع : فقال أهل العربية : إنها على خبر الابتداء ، التقدير : هذه سورة ؛ لأنّ  
الابتداء بالنكرة قبيح . وقد بيّنا في الرسالة " الملجئة " أنه فصيح مليح ، وجننا  
فيه بالمثل الصحيح " .

ب/ وقال في الأحكام ( ١/٤٧٦ ) في معرض حديثه عن قوله تعالى : { **... إِنَّهُ كَانَ**  
**فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا** } [ النساء : ٢٢ ] في (المسألة السادسة) : " قال  
علمائنا : معنى قوله : { **كَانَ** } أنه صفة للمقت والفحش ، دليله القاطع : {  
**وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا** } ، وهو يكون كذلك ، وإنما أخبر عن صفته التي  
هو كائن عليها . كذلك فسّر هذا كله الحبر والبحر رحمتهما .

وقد وهم القاضي أبو إسحاق<sup>(١)</sup> والمبرد ، فقلا : إنّ " كان " زائدة هنا ،  
وإنما المعنى في زيادتها كما قال الشاعر :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

وهذا جهل عظيم باللغة والشعر ، بل لا يجوز زيادة " كان " هاهنا ، وإنما  
المعنى : وجيران كرام كانوا لنا مجاورين ، فأبادهم الزمان ، وانقطع عنهم ما

---

(١) هو القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد الأزدي ، إمام المالكية في وقته ،  
وقاضي بغداد ، صاحب التصانيف . كان من نظراء المبرد ، وكان المبرد يقول عنه : لولا أنه مشغول  
برئاسة العلم والقضاء لذهب برياستنا في النحو والأدب ، توفي سنة (٢٨٢هـ) . طبقات الفقهاء  
للشيرازي (١/١٦٦-١٦٧) ، وسير أعلام النبلاء (٣/٣٣٩) وما بعدها .

كان . وقد بسطنا القول في " ملجئة المتفقيين " ، وذكرنا من قالها قبلهما  
وبعدهما ، واستوفينا القول في ذلك " .

**جـ/** وقال - رحمه الله - في معرض حديثه عن قوله تعالى : { ... وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً  
إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ  
الْمُؤْمِنِينَ } [ الأحزاب : ٥٠ ] في (المسألة الثانية والعشرين) : قال : " تكلم  
الناس في إعراب قوله : { خَالِصَةً لَكَ } ، وغلب عليهم الوهم فيه . وقد  
شرحناه في " ملجئة المتفقيين " ... " <sup>(١)</sup> .

**د /** وقال - عليه رحمة الله - في معرض حديثه عن قوله تعالى : { فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ  
{ [ الطلاق : ١ ] في (المسألة الرابعة) : " قوله : { لِعَدَّتِهِنَّ } قيل : المعنى : في  
عدتكن ، و " اللام " تأتي بمعنى " في " . قال الله تعالى : { يَا لَيْتِي قَدَّمْتُ  
لِحَيَاتِي } [ الفجر : ٢٤ ] ، أي : في حياتي . وهذا فاسد حسبما بيّناه في رسالة  
" الملجئة " .. " <sup>(٢)</sup> .

**هـ/** وقال في " أحكام القرآن " (٤٧٥/١) في معرض حديثه عن قوله تعالى : { وَلَا  
تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ } [ النساء : ٢٢ ] في (المسألة الثانية) : " قوله تعالى :  
{ مَا نَكَحَ } اختلف العلماء في كلمة " ما " هل يُخبرُ بها عما يعقل ، أم لا  
؟. وقد بيّنا في رسالة " ملجئة المتفقيين " أن ذلك مستعمل في اللغة ، شائع  
فيها ، وفي الشريعة " .

**و /** وقال - رحمه الله - في معرض حديثه عن قوله تعالى : { فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ  
بِعِجْلِ حَنِيدٍ } [ هود : ٦٩ ] في (المسألة السادسة) : " قال كبراء النحويين :  
فما لبث حتى جاء بعجلٍ حنيدٍ . وأعجب لهم كيف استجازوا ذلك ، مع سعة  
معرفتهم . وقال غيرهم ما قد استوفينا ذكره في " الملجئة " .. " <sup>(٣)</sup> ، إلى غير

(١) أحكام القرآن (٦٠٠/٣) . وانظر هذه الرسالة (٩٩) .

(٢) أحكام القرآن (٢٧٠/٤) . وانظر هذه الرسالة (٤٥) .

(٣) أحكام القرآن (٢٢-٢١/٣) .



ذلك من الأمثلة<sup>(١)</sup>.



---

(١) ويُنظر مزيد من الأمثلة في : الأحكام (٢٨٩/١-٢٩٠) و (٣٧/٢ و ٦٤-٦٥ و ١٠٥ و ١٨٠ و ٢٣٩-٢٤٠ و ٢٤٩-٢٥٠) و (٣٩٤/٤-٣٩٥).

ب/ ابن العربي الأديب :

### ١- شعره :

وصفت كتب التراجم شيخنا الإمام أبا بكر بأنه شاعر أديب . وقد تقدّم أن له شعراً جمعه محمد بن يونس الأديب (ت : ٥٤٢هـ) ، إلا أن ذلك لا يزال في عداد المفقود . وبقي شيء من شعره منشوراً في كتب التراجم والسير ، وهذا موضوع يحتاج إلى بحث مفرد . إلا أني أذكر نماذج من شعره تكشف عن حقيقته ، وتغلب عليها طريقة معظم العلماء في نظم الشعر ، كقوله - من المتقارب - :

فَكُنْ لِلْإِلَهِ كَمَا كَانَ لَكَ      وَلَا تَهْتَبِلْ بِمَدَارِ الْفَلَكَ  
فَإِنَّ إِلَهَكَ قَدْ أَحْكَمَتْ      مَعَالِيهِ مَنْ عَالَ أَوْ مَنْ مَلَكَ  
وَمَنْ ذَلَّ أَوْ عَزَّ فِي مَوْطِنٍ      وَمَنْ عَاشَ فِي نِعْمَةٍ أَوْ هَلَكَ  
فَلَا تَرْجُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ      وَدَعْ عَنْكَ مَنْ شَكَ أَوْ خَدَّكَ  
وَخَلِّ الْمُضِلِّينَ فِي غَيِّهِمْ      وَقُلْ لِلْمَكْوَاكِبِ مَنْ أَصْلَكَ  
وَأَنْتَ تَغُورُ وَأَنْتَ تَحْمُورُ      فَمَنْ عَاضَ مِنْكَ وَمَنْ بَدَّلَكَ<sup>(١)</sup>

وله قصيدة مطولة يذكر فيها " بغداد " ، يقول - من الطويل - :

صَبْرْتُ وَصَبْرِي فِي الْمِلْمَاتِ أَعْجَبُ      وَلِلصَّبْرِ فِي ظَهْرِ النَّوَائِبِ مَرْكَبُ  
ذَكَرْتُ اصْطِبَارِي فِي الْمِلْمَاتِ عُدَّةً      وَمَلْجَأُ مَنْ فَاتَ الطَّبِيبَ التَّطْبُوبُ  
وَلَمَّا رَأَيْتُ الذَّلَّ فِي الْقَوْمِ سُبَّةً      وَجَاءَ مِنَ الْأَهْوَالِ يَوْمٌ عَصَبُ  
تَغَرَّبْتُ أَنْسًا بِالتَّبَاعِدِ عَنْهُمْ      وَلَا أُنْسَ لِلرُّبَالِ إِلَّا التَّغْرُبُ

ومنها :

فَلِلَّهِ سَيْرِي فِي الْبِلَادِ بِهَمَّةٍ      يُضِيءُ لَهَا بَيْنَ الدِّيَاجِرِ كَوْكَبُ<sup>(٢)</sup>

(١) يُنظر : العواصم من القواصم (٨٦-٨٧) ، فلها بقية .

(٢) في بغية الملتمس : لها يضيء بين ... ، وبه ينكسر البيت .

حَرِيْبًا إِذَا اسْتَفَّ الدَّلِيلُ ثُرَابَهُ  
حَرِيْبًا إِذَا كَعَّ الكَمِيُّ المَذْرَبُ<sup>(١)</sup>

وقال من قصيدة أخرى - من الطويل - :

إِلَيْكَ إِلَهَ النَّاسِ قَامُوا تَعْبُدًا  
وَذَلُّوا خُضُوعًا يَرْفَعُونَ لَكَ الْيَدَا  
بِإِخْلَاصِ قَلْبٍ وَأَنْتِصَابِ جَوَارِحِ  
يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ سُجَّدًا  
نَهَارُهُمْ صَوْمٌ وَلَيْلُهُمْ دُعَا  
وَأَخْرَاهُمْ رِعْيٌ وَدُنْيَاهُمْ سُدَى  
فِي الكَلِمِ اللَّائِي تَوَالَتْ نِظَامُهُمْ  
وَبِالحِكْمِ اللَّائِي أَنَالَتْهُمْ الهُدَى  
أَزَلْ حَسَدَ الحُسَّادِ عَنِّي بِكَيْتِهِمْ  
فَأَنْتَ الَّذِي صَيَّرْتَهُمْ لِي حُسَدًا<sup>(٢)</sup>

وحكي أنه كتب كتاباً ، فأشار عليه أحد من حضر أن يذُرَّ عليه نشارة ، فقال : قف ،  
ثم فكر ساعة ، وقال - من الخفيف - :

لَا تَشْنِنُهُ بِمَا تَذُرُّ عَلَيْهِ  
فَكَفَاهُ هَبُوبُ هَذَا الهَوَاءِ  
فَكَأَنَّ الَّذِي تَذُرُّ عَلَيْهِ  
جُدْرِيٌّ بِوَجْنَةٍ حَسَنَاءِ<sup>(٣)</sup>

وقال في موضع آخر :

أَتْتَنِي تُؤْتُبُنِي بِالْبُكََا  
فَأَهْلًا بِهَا وَبِتَأْنِي بِهَا  
تَقُولُ وَفِي نَفْسِهَا حَسْرَةٌ  
أَتَّبِكِي بِعَيْنٍ تَرَانِي بِهَا  
فَقُلْتُ إِذَا اسْتَحْسَنْتَ غَيْرَكُمْ  
أَمَرْتُ جُفُونِي بِتَعْدِيهَا<sup>(٤)</sup>

لا شك أن هذه الأبيات الأخيرة عذبة ، وتنبع من معين شعري صافٍ .

(١) يُنظر : بغية الملتبس (٩٤) وما بعدها .

(٢) الأبيات في : جذوة الاقتباس (٢٦١/١) ، والبيت الأخير من قصيدة للمتنبي ، مطلعها :

لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْ دَهْرِهِ مَا تَعَوَّدَا  
وَعَادَةُ سَيْفِ الدَّوْلَةِ الطَّعْنُ فِي العِدَا

يُنظر : شرح شعر المتنبي لابن الإفليلي (٢٠٢/٢) .

(٣) نفع الطيب (٢٧/٢) .

(٤) المرجع السابق (٣٠/٢) .

وقال - رحمه الله - : " دخل عليّ الأديب ابن صارة<sup>(١)</sup> ، وبين يديّ نار علاها رماد ، فقلت له : قل في هذه ، فقال - من الكامل - :

شَابَتْ نَوَاصِي الدَّهْرِ بَعْدَ سَوَادِهَا      وَكَسَّتْ عَنَّا بِشَوْبِ رَمَادٍ

ثم قال لي : أجز . فقلت :

شَابَتْ كَمَا شَبَبْنَا وَزَالَ شَبَابُنَا      فَكَأَنَّمَا كُنَّا عَلَى مِعَادٍ<sup>(٢)</sup>

## ٢- نثره :

ينقسم نثره - بصفة عامّة - إلى قسمين ، وذلك بحسب الفكرة :

● القسم الأول : إذا كانت الفكرة التعليمية هي الغالبة عليه : جاء أسلوبه سهلاً ، واضحاً مفهوماً ، يورد الحجج ، ويسوق البراهين - فيما يحتاج إليها فيه - حتى يقيمها على الخصم ، وهذا النوع هو الغالب على مؤلفاته .

● القسم الثاني : إذا لم تغلب عليه الفكرة التعليمية : فإنه يتأنق ويتألق ، ويسمو في سماء الإبداع ويخلق ، فيوظف السجع أحسن توظيف ، ويقسم كلامه أحسن التقسيم ، ويورد شيئاً متناسباً ، مطمئناً في موضعه ، من : جناس ، وطباق ، وتورية ، وتشبيهات ، وصور .. ويحسّ قارئ ذلك بسلاسة أسلوبه ، واسترساله فيه . وليس المجال يسمح بدراسة كاملة لأسلوبه ، إلا أنّي أذكر نماذج استحسنتها من ذلك ، وأبدأ بجمل قصيرة ظهرت عرضاً في " الأحكام " من مثل قوله : " لا يساحل على هذا البحر أبداً " <sup>(٣)</sup> .  
وقال : " وهو يثبتها

- يعني الأحكام - بالأحاديث الضعيفة ، ولكنه سكن دار الضرب ، فكثرت عنده المدلس ، ولو سكن المعدن - كما قيض الله للمالك - ، لما صدر عنه إلا إبريز الدين ، وإكسير الملة ، كما صدر عن مالك " <sup>(٤)</sup> .

(١) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن صارة ، ويقال : سارة ، اللغوي ، نزيل " إشبيلية " . توفي سنة (٥١٧هـ) .

سير أعلام النبلاء (١٩/٤٥٩-٤٦٠) .

(٢) نفع الطيب (٢/٣٠-٣١) .

(٣) الأحكام (٢/٢٥٢) .

(٤) المرجع السابق (٢/٢٩٨) .

ويقول في مقدمة " قانون التأويل " : " فقلت : معاشر المريرين ، أبلعوني ريقى ، تعرفوا تحقيقي ، وخذوا خاتمة كلامي ، يتبين لكم الفصل بين مرامكم ومرامى ، وأجمعوا ساعة على إسعادي ، فربما ساعدتموني بعدُ على مُراذي "<sup>(١)</sup>.

وقال في موضع آخر : " ولقد كنت في غزارة السببية<sup>(٢)</sup> ، ونضارة الشببية ، أحرص على طلب العلم في الآفاق ، وأتمنى له حال الصفاق<sup>(٣)</sup> الآفاق ، وأرى أن التمكن من ذلك في جنب ذهاب الجاه والمال ، وبعء الأهل بتغير الحال ، ربح في التجارة ، ونجح في المطلب "<sup>(٤)</sup>.



---

(١) قانون التأويل (٤١٣) .

(٢) السبب : شعر الناصية ، أو الخصلة منه .

(٣) الصفاق : كثير الأسفار .

(٤) قانون التأويل (٤٢٠) .

## جـ/ ابن العربي اللغوي :

لقد حرص ابن العربي - رحمه الله - على تحصيل علوم العربية ، وإتقانها - منذ الصغر - ، فقد قال : " لم أرحل من الأندلس حتى أحكمت كتاب سيبويه " <sup>(١)</sup> . وكان من أسباب اهتمامه بها ، وحرصه عليها ، ما ذكره عند اجتماعه بشيخ " بجاية " وعالمها : القاسم بن عبد الرحمن ، وقد خاضا في حديث جريج . يقول ابن العربي : " وكان ذلك مما رغبت في تحصيل العربية وضبط غريب الحديث " <sup>(٢)</sup> . قال : " وقد جمعت من العربية فنوناً ، وتصرفت فيها تمريناً . منها : كتاب " الإيضاح " للفارسي ، و " الجمل " ، وكتاب النحاس ، و " الأصول " لابن السراج ، والدُرَيُود <sup>(٣)</sup> . وسمعت كتاب " الشمالي " <sup>(٤)</sup> ، وكتاب الصناعة الأصلي ، الذي أنهى الخليل إلى سيبويه تصنيفه ، ثم تولى سيبويه نظمَه وترتيبه . وقرأت من الأشعارِ جملة ، منها الستة ، وشعر الطائي <sup>(٥)</sup> ، والجعفي <sup>(٦)</sup> ، وكثيراً من أشعار العرب والمحدثين . وقرأت في اللغة كتاب ثعلب ، و " إصلاح المنطق " ، و " الأمالي " ، وغيرها " <sup>(٧)</sup> .

والناظر في " أحكام القرآن " يرى اطلاعه وإفادته من كتب لغوية ونحوية غير ما ذكر ، كـ " العين " ، وكتب الأحفش ، وكتب ابن دريد ، وكتب ابن قتيبة ، وكتب الزجاج ، والرماني <sup>(٨)</sup> ، والرماني <sup>(٩)</sup> ، والتبريزي شيخه الذي أخذ عنه الأدب <sup>(٩)</sup> .

ولقد كان لتمكن ابن العربي من العربية ، وبُصره بعلومها ، أثر في أن يكون له آراء تخالف الجماعة ، منها :

(١) يُنظر : بغية الملتبس (٨٣) .

(٢) يُنظر : قانون التأويل (٤٢٥-٤٢٦) .

(٣) هو عبد الله بن سليمان القرطبي النحوي ، الملقب بدُرُود أو دُرَيُود ، عُرف بالنحو والأدب ، كان أعمى ، شرح كتاب الكسائي ، وهو مقصود ابن العربي . توفي سنة (٣٢٥هـ) . بغية الوعاة (٤٤/٢) .

(٤) الشمالي : هو المبرد ، وكتابه : الكامل .

(٥) هو : أبو تمام .

(٦) هو : المتنبّي .

(٧) قانون التأويل (٤١٧-٤١٨) .

(٨) يُنظر - مثلاً - : أحكام القرآن (١/٤١١ و ٣٨٥ و ٣٩٢) ، وقانون التأويل (٤٥٦) .

(٩) يُنظر : الغنية (٦٧) .

١- رأيه في استحسان الابتداء بالنكرة . يقول ابن العربي في قوله تعالى : { **سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا** **وَفَرَضْنَاهَا** } [النور : ١] : " ... قال أهل العربية : إنها على خبر الابتداء . التقدير : هذه سورة ؛ لأنّ الابتداء بالنكرة قبيح . وقد بيّنا في " الرسالة الملقّنة " أنه فصيح مليح ، وجئنا فيه بالمثال الصحيح <sup>(١)</sup> .

٢- رأيه في لغة " أكلوني البراغيث " : إذ يرى أنها لغة فصيحة مليحة . وقد افتقر سيبويه إلى أن يستشهد فيها بـ " أكلوني البراغيث " ، والقرآن وعامة الحديث يشهد لها <sup>(٢)</sup> .

٣- رأيه في " الواو " بعد " لا " النافية . يقول العلماء : إنه لا يجوز الوصل بعد " لا " ، فلا تقول : لا . يغفر الله لك ، والصواب - عندهم - أن تقول : لا ويغفر الله لك . دفعاً لإيهام خلاف المراد ، وهذه " الواو " - عندهم - أحلى من واوات الأصداء ، كما يقول صاحب بن عبّاد .

وابن العربي يردّ عليهم بحديثٍ أخرجه مسلم في مناقب سلمان ، جاء فيه قوله ﷺ : « **يَا أَبَا بَكْرٍ لَعَلَّكَ أَغْضَبْتَهُمْ لَئِنْ كُنْتَ أَغْضَبْتَهُمْ لَقَدْ أَغْضَبْتَ رَبَّكَ فَاتَّاهُمْ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ إِخْوَتَاهُ أَغْضَبْتَكُمْ قَالُوا لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ يَا أَخِي** » <sup>(٣)</sup> . قال أبو بكر بن العربي : في هذا الحديث فائدة حسنة ، وهي اتصال كلمة " لا " جواباً في النهي مع الدعاء ، والعامة تكرهه ، فإن قالته زادت " الواو " ، فتقول : لا ، ويرحمك الله . والحديث حجة صحيحة في الردّ عليهم <sup>(٤)</sup> .

لقد كانت اهتمامات ابن العربي بفنون العربية ظاهرة في مؤلفاته ، ويعيننا هنا " الأحكام " ، فقد اشتمل على مسائل نحوية وصرفية ولغوية . أما النحوية فالفصول الآتية تناقش ذلك .

(١) أحكام القرآن (٣/٣٣١) .

(٢) مع القاضي ابن العربي (١٧٤) .

(٣) صحيح مسلم (١٦/٦٦) ، وتفسير الطبري (٦/٤٣٥) .

(٤) مع القاضي ابن العربي (١٧٤-١٧٥) . ولعلّ للسياق دوراً في إثبات الواو أو حذفها ، فإذا وصل المتكلم " لا " بما بعدها من غير أن يقف ، أثبت " الواو " ، وإذا وقف بعد " لا " فليس ثمة ما يوجب إثبات " الواو " .

## وأما المسائل الصرفية :

فقد تجاوزت خمسين مسألة ، منها ما جاء في " الأحكام " ( ٢٢٢/١ ) عند الحديث عن " الحيض " من الآية ( ٢٢٢ ) سورة البقرة ، قال - رحمه الله - : " الحيض : مَفْعَلٌ ، من ( حاض ) ، فعن أي شيء يكون عبارة عن الزمان ، أم المكان ، أم عن المصدر ؛ حقيقة أم مجاز ؟ . وقد قيل : إنه عبارة عن زمان الحيض ، وعن مكانه ، وعن الحيض نفسه .

وتحقيقه عند مشيخة الصنعة : قالوا : إن الاسم المبني من ( فَعَلَ يَفْعُلُ ) للموضع ( مَفْعَلٌ ) - بكسر العين - ، كالمبيت والمقيل . والاسم المبني منه على ( مَفْعَلٌ ) - بفتح العين - يُعَبَّرُ به عن المصدر ، كالمضْرَبِ ؛ تقول : إن في ألف درهم لَمَضْرَبًا ، أي : ضربًا . ومنه قوله تعالى : { **وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا** } [ النبا : ١١ ] ، أي : عيشًا . وقد يأتي المفعِلُ - بكسر العين - للزمان ، كقولنا : مَضْرَبِ الناقة ، أي : زمان ضرابها . وقد يُبْنَى المصدر أيضًا عليه ، إلا أن الأصل ما تقدّم ... " .

ومنها قوله في " شعائر " : " وزنها ( فَعَائِلٌ ) ، واحدها : شَعيرة ، وقال علماء النحويين : هو من " أشعر " أي : أعلم ، وهذا فيه نظر ؛ فإن " فعيلًا " بمعنى " مفعول " بأن<sup>(١)</sup> يكون من " فَعَلَ " لا " أَفْعَلَ " ، ولكنه جرى على غير فعله ، كمصدر جرى على غير فعله . وقد بيناه في رسالة " الملجئة "<sup>(٢)</sup> .

## أما المسائل اللغوية :

فهي كثيرة جدًا في " الأحكام " ، وأكتفي بمثال واحد .

جاء في قوله تعالى : { **أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ..** } [ المائدة : ١ ] في ( المسألة الخامسة ) :

" قوله : { **أَوْفُوا** } : يقال : وَفَى وَأَوْفَى . قال أهل العربية : واللغتان في القرآن . قال الله تعالى : { **وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ** } [ التوبة : ١١١ ] .

وقال شاعر العرب :

أَمَّا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِدِمَّتِهِ كَمَا وَفَى بِقِلَاصِ النَّجْمِ حَادِيهَا

(١) هكذا في الأصل . وفيه تحريف أو سَقَط ، لعل صوابه : " بابه أن يكون من " . أفادنيها سعادة مشرفي .

(٢) أحكام القرآن ( ١٩/٢ ) . ويُنظر - مثلاً - : ( ٢٢٢/١ ) .



فجمع بين اللغتين .

وقال الله تعالى : { وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى } [ النجم : ٣٧ ] . وقال النبي ﷺ : « مَنْ وَفَّى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ »<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup> .

أكتفي بهذه النماذج الدالة على تمكن ابن العربي - رحمه الله - من فنون العربية ، ورسوخ قدمه فيها . وأشار إلى مسألة مهمة بقيت ، وهي ما جاء من القرآن والحديث موافقاً لبعض أوزان الشعر . وقد عاجلها أبو بكر بن العربي معالجة تطبيقية تدلّ على إلمام واسع بدقائق العروض . ولن أنقل المسألة ؛ لطولها ، لكنني أقف عند نقطة مهمّة منها : وهي أنّ المشهور بين الدارسين أنّ بحر " المتدارك " من استدراك الأخفش على الخليل<sup>(٣)</sup> ، إلا أنّ الإمام أبا بكر بن العربي ينسب ذلك الاستدراك إلى الزجاج .

يقول ابن العربي - عند حديثه عن الدوائر العروضية - في الدائرة الخامسة : " دائرة المنفرد : وينفكّ منها عند الخليل والأخفش بحر واحد : وهو " المتقارب " ، وعند الزجاج بحر آخر سمّوه [المُحدَث]<sup>(٤)</sup> والمتدارك وركض الخيل .. " <sup>(٥)</sup> . وقد رجعت إلى كتب كثيرة فلم أجد من ينسب ذلك إلى الزجاج ، بل لم يرد في كتاب " العروض " للأخفش ما يؤيد نسبة ذلك إلى الأخفش نفسه - كما هو مشهور - لا بتصريح ولا بتلميح . وقد أثبت محقق كتاب " العروض " للأخفش بأدلة قوية أنّ الخليل قد عرفه ، ولكنه تركه ، فلم يكن للأخفش أن يثبت فيه شيئاً<sup>(٦)</sup> . فهل كان للزجاج دور تفعيل هذا البحر ؟ .

هذا ، وقد عاج ابن العربي هذه المسألة معالجة الشاعر ، العالم بالعروض ، فردّ تلك الدعاوى الباطلة لا بالردّ النظري فحسب ، بل بالتطبيق والتحليل . وتلخيص تلك المسألة : أنّ ما يجري على اللسان من موزون الكلام ، لا يُعدّ شعراً ، وإنما يُعدّ منه ما يجري على وزن الشعر ، ومع القصد

(١) صحيح مسلم (٢٢٣/١١) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١٨/٨) ، والتمهيد لابن عبد البر (٢٤٧/١٢) .

(٢) أحكام القرآن (٥/٢) ، ويُنظر : (١٨/١ و ١٧٣ و ٤٤٧ و ٤٤٩) .

(٣) كما في العيون الغامزة (٢٢) ، وأكثر كتب المتأخرين . أرشدني إلى هذا سعادة مشرفي .

(٤) أثبتها المحقق : " المجتث " ، وهو خطأ ، صوابه كما أثبت . أفادنيها سعادة مشرفي .

(٥) الأحكام (٢٢/٤) .

(٦) يُنظر : العروض للأخفش (٩٧-١٠٠) .

إليه<sup>(١)</sup>. وعلى هذا حمل ابن العربي ما جاء من القرآن والسنة موافقاً لبعض أوزان الشعر . فما يلائم وزن بيت من آية جزء منها ، وليست الآية كلّها ، فإذا وقفنا على ذلك الجزء لم يتمّ الكلام ، وإذا أتمنا الكلام خرج عن وزن الشعر . هذا بالنسبة للقرآن . أما ما وقع من ذلك في الحديث النبوي : فحملة ابن العربي على تشكيك في الرواية ، أو على أنّ ذلك مما لم يُقصد فيه إلى الشعر ، كما يقع من كلام موزون في أحاديث الناس ، وليس يقصد به الشعر .



---

(١) أحكام القرآن (٤/٢٧) .

## كتاب " أحكام القرآن "

لا بد لي - وقد قدّر لدراستي أن تكون في هذا الكتاب - أن أذكر ملخصاً لطريقة المؤلف ، ومنهجه فيه ، وأذكر بعض الملاحظات التي تتعلق بالكتاب ، أو بتحقيقه . فأقول : يُعدّ كتاب " أحكام القرآن " من أهمّ كتب الأحكام على الإطلاق ، وهو من أرفع كتب ابن العربي قدراً ، وأنبهها ذكراً ، وقد عظم في عين العلماء والفقهاء ، في القديم والحديث ، بمنهجه الذي درج عليه في تحقيق المسائل الخلافية ، وذلك بالرجوع إلى دلالات القرآن الكريم والسنة النبوية ، والإفصاح عن معاني آيات الأحكام بصورة محكمة مبيّنة ، متينة الأسس ، واضحة المعالم .

يقول - رحمه الله - في مقدّمة الأحكام مبيّناً منهجه : " .. فنذكر الآية ، ثم نعطف على كلمتها ، بل حروفها ، فنأخذ بمعرفتها مفردة ، ثم نركبها على أخواتها مضافة ، ونحفظ في ذلك قسم البلاغة ، ونتحرّز عن المناقضة في الأحكام والمعارضة ، ونحتاط على جانب اللغة ، ونقابلها في القرآن بما جاء في السنة الصحيحة ، ونتحرى وجه الجميع ، إذ الكلّ من عند الله ، وإنما بُعث محمد ﷺ لِيُبين للناس ما نُزّل إليهم ، ونُعقب على ذلك بتوابع لا بدّ من تحصيل العِلْم بها ، حرصاً على أن يأتي القول مستقلاً بنفسه ، إلا أن يخرج عن الباب ، فنحيل عليه في موضوعه ، مجانبين للتقصير والإكثار ، وبمشيئة الله نستهدي ، فمن يَهْدِ اللهُ فهو المهتدي ، لا ربّ غيره " (١) .

وقد سار ابن العربي - في " الأحكام " - على ما رسم ، فنراه يذكر السورة ، مقتصرّاً على ما فيها من آيات الأحكام ، فيشرح الآية ، وربّما قسّمها إلى مسائل ، معتمداً على اللغة (٢) ، والحديث ، وآثار الصحابة ، مستعيناً بأسباب النزول ، وأصول الفقه .. وغيرها .

وهو - إلى ذلك - يوازن بين المذاهب ، ويؤيد رأيه بالحجة والبرهان ، ويتنصر لمذهب مالك بتعصب ، وقد يترك إمامه ، وينصف الذين خالفوه . وكان شديد النفرة من الأحاديث الضعيفة ينتقدها ، ويحذّر أصحابه منها ، ويتعد - وسعه - عن الخوض في الإسرائيليات التي تورّط فيها كثير من المفسرين .

هذا ، وقد جاء في بعض النسخ أنه فرغ من تأليفه سنة ثلاث وخمسمائة ، ولعلّ الصواب أنه

---

(١) أحكام القرآن (١/٣-٤) .

(٢) كان اعتماده على اللغة ، والنحو ، والصرف ، جلياً في " الأحكام " ، والمسائل النحوية الآتية دليل على ذلك . وانظر - مثلاً - : (١/٢٢١-٢٢٣) ، تَسْرَ كيف وظّف بعض علوم اللغة في استخلاص الحكم الفقهي .

بعد سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة ، يدلّ على ذلك ذكرُ المؤلف - في هذا الكتاب - لأحداث وقعت عامي (٥٢٨-٥٢٩هـ) ، منها : ولايته القضاء ، وصرفه عنه<sup>(١)</sup> . وإحالة على أغلب كتبه ، ومنها : " قانون التأويل " الذي أملاه سنة (٥٣٣هـ) ، كما صرّح المؤلف بذلك في " القبس في شرح موطأ مالك بن أنس " <sup>(٢)</sup> .

أما طبعات الكتاب : فقد طُبِعَ بمطبعة السعادة عام (١٣٣١هـ) ، ثم أُعيد طبعه في مصر عدّة مرات ، ثم نشره الأستاذ : محمد علي البجاوي سنة (١٩٧٢م)<sup>(٣)</sup> ، تلت ذلك طبعة محمد عبد القادر عطا سنة (١٤١٦هـ) ، وعليها اعتمدتُ ؛ لأنّي لم أجد غيرها .

هذا ، ولم يخلُ الكتاب من خلل في بعض مواضع منه ، بعض ذلك يرجع إلى النصّ المحقّق ، وبعضه يرجع إلى عمل المحقّق .

ومن إشكالات النصّ المحقّق ما يلي :

١- جاء في " الأحكام " (١٥/١) عند حديثه عن قوله تعالى : **{ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ..**

**{ [ البقرة : ٣ ]** في (المسألة الثانية) : " ... ويكون موضع المجرور على هذا [على الوجه الأول ، وهو أن يكون معنى الغيب : ما أخبر به الرسول ﷺ مما لا تهتدي إليه العقول ، والإيمان بالقلوب الغائبة عن الخلق] رفعاً ، وعلى التقدير الأول [الوجه الأول كذلك] يكون نصباً ، كقولك :

" مررتُ بزيد " . ويجوز أن يكون الأول [كذلك] مقدّراً نصباً ، كأنه يقول : جعلتُ قلبي محلاً للإيمان .. " . هكذا وردَ النصّ ، وهو واضح الإشكال ، ولعلّ في النصّ سقطاً أو تحريفاً .

٢- وجاء في " الأحكام " (٣٩١/٤) عند حديثه عن قوله تعالى : **{ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ**

**رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦٠﴾ إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ { [ الفجر : ٦ و ٧ ]** في (المسألة الثالثة) : " قال القاضي : لو أن قوله { إِرْمَ } يكون مضافاً إلى " عاد " ، لكان يَحْتَمِلُ أن يكون مضافاً إلى جدّه أو إلى " إرم " . فأما قوله : " عادٍ " منوّناً ، فيحتمل أن يكون بدلاً من جدّه ، ويحتمل أن يكون وصفاً زائداً لـ " عاد " على القول بأنها أُمَّة . وكذلك إذا

(١) مع القاضي ابن العربي (١٣١) .

(٢) يُنظر : قانون التأويل (١٢١) ، تعليق المحقق .

(٣) يُنظر : قانون التأويل (١٥١) ، تعليق المحقق .

كان قبيلة منها ، وكذلك إذا كان اسم القرية . ويحتمل - إذا كان بمعنى الهلاك - أن يكون بدلاً ، لولا أن المصدر فيها ( إرم ) - بكسر الفاء - . فالله أعلم بما تحت ذلك من الخفاء " .

هذا النصّ تكرر فيه أكثر من إشكال ، وذاك بيّن للمتأمل . وقد حاولتُ أن أزيل إشكاله - وسيأتي ذلك -<sup>(١)</sup> ، وتبيّن لي أن إشكاله نشأ من تحريف كثير في أكثر من كلمة ، حتى جاء مبهمًا مضطربًا . وقد رجعت إلى مخطوطة " الأحكام " بمعهد البحوث ، فوجدتها : " الأحكام الصغرى "<sup>(٢)</sup> ، وهي مختصرة لـ " الأحكام الكبرى " لابن العربي - وهو كتابنا - ، فوجدتُ فيه : " .. وقيل : هو اسم القرية ، وهو بدل من " عاد " .. " ليس غير .

٣- ومن ذلك ما جاء في (٢٩/٤) عند حديثه عن قوله تعالى : { **وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا** **وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ** } [ يس : ٧٨ ] في (المسألة الثانية) : " .. فإن قيل : أراد : بقوله : { **مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ** } يعني : أصحاب العظام ، وإقامة المضاف مقام المضاف إليه كثير في اللغة ، موجود في الشريعة .. " .

٤- ومن ذلك ما جاء في المسألة العروضية عند حديثه عن قوله تعالى : { **وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ..** } [ يس : ٦٩ ] في الأحكام (٢٨-٢١/٤) ، فقد جاءت هذه المسألة مليئة بالتصحيف والتحريف ، والأبيات المكسورة .

٥- ومن ذلك ما جاء عند حديثه عن قوله تعالى : { **بِكَلِمَةٍ** } [ آل عمران : ٩٦ ] في " الأحكام " (٣٧٢/١) ، حيث قال - رحمه الله - : " فيها ثلاثة أقوال " ، ثم لم يُذكر إلا قولان .

وكلّ ذلك - بداهة - لا يؤخذ به ابن العربي ، ولا يُنسب إليه ، فهو اللغوي النحوي الشاعر العروضي ، وإنما قد يكون ذلك من قبل عمل النساخ ، وعدم تدقيقهم .

أما الجانب الثاني : (وهو ما ورد في " الأحكام " من قِبَل المحقق - عفا الله عنا وعنه -) فهو كثير ، وقد كان يُرجى منه أن يستكمل عمل البجاوي ، ويسدّ خلته ، إلا أنه كان عالمة على

(١) انظر هذه الرسالة (١٠٣) .

(٢) الأحكام الصغرى ، لابن العربي (٢٥٦ / تفسير) ، وهي مصوّرة عن نسخة بالخزانة العامّة بالرباط (٢٧٤ / ت) .

البحاوي . وإنما استدرك عليه في تخريج الأحاديث . يقول في المقدمة عن النسخة الخامسة : " وهي النسخة المطبوعة بدار إحياء الكتب العربية بمصر ، بتحقيق علي محمد البجاوي ، وهي نسخة جيدة ، ومحققة ومضبوطة ضبطاً كاملاً ، إلا أن أغلب أحاديثها غير مخرجة . لذلك كانت مهمتي الرئيسية هي تخريج الأحاديث الواردة . وقد اعتمدتُ على نسخة البجاوي كأصل في إخراج هذه الطبعة " . وليته أنجز ما وعد ، إذ لم يُخرِّج كلَّ الأحاديث .

وقد سجلت عدداً من الملحوظات على عمل المحقق . فمن ذلك :

١- التدخل في النص ، بإزالة الصحيح ، وإثبات الخطأ ، كما في حديث ابن العربي في الآية (٦٩) من سورة يس ، حيث قال ابن العربي : " الدائرة الخامسة : دائرة المنفرد ، وينفك منها عند الخليل والأخفش بحر واحد ، وهو المتقارب ، وعند الزجاج بحر آخر سموه المجتث والمتدارك وركض الخيل " ، ثم قال في الحاشية : " في ( د ) : سَمَّوه المحدث والمتدارك " . وهذا هو الصواب ، وهو يتابع البجاوي في الخطأ<sup>(١)</sup> . وكان في بعض نسخه : (المُحَدَّث) .

٢- سوء ضبط بعض الكلمات . كما في ضبطه " العُرف " - بالضم - ، وإنما هي " العُرف " - بالفتح - في قول الشاعر :

أَمْسَى سُقَامُ خَلَاءَ لَا أَنْيْسَ بِهِ إِلَّا السَّبَاعُ وَمَرُّ الرِّيحِ بِالْعُرْفِ<sup>(٢)</sup>

٣- عدم تخريج الأبيات الشعرية ، ونشأ عن هذا عدم إصلاح روايتها ، وإقامة أوزان المكسور منها ، كما في قول الشاعر :

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رُؤُوسًا نِيَامًا

فأثبت " رؤوساً " ففسد المعنى ، وانكسر البيت . والبيت من قصيدة لبشر ابن أبي خازم . والصواب : (رَوَيْ) أي : سكارى . أو عدم صحة تخريجها ، كما أثبت (بها) مكان (فيها) في قول النابغة :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا أُسَائِلُهَا .....

وبذلك ينكسر البيت<sup>(١)</sup> . ويدخل في هذا عدم ضبط الأبيات الضبط التام .

(١) الأحكام (٢٢/٤) .

(٢) الأحكام (٢٣/٢) . والعُرف : شجرٌ يُدْبَغُ به . اللسان (غرف) .

٤- ومن ذلك : عدم التعريف بالأعلام ، ففي حين اشتمل الجزء الأول من كتاب " الأحكام " على عشرات الأعلام ، لم يعرف المحقق إلا بتسعة عشر علماً فقط .

ويدخل تحت هذا ثلاثة أمور :

أ / عند ورود بعض الأعلام يشير المحقق إلى أن ترجمته سبقت ، كما في (٢٣٢/١) عند ذكر أبي إسحاق الشيرازي ، وفي (٢٤٨/١) عند ذكر محمد ابن قاسم العثماني ، وفي (٥٠٤/١) عند ذكر أبي بكر الرازي ، ولم يسبق أن عرف بهم أصلاً .

ب/ عدم التعريف بالعلم أول وروده ، بل يؤخر ذلك بعد أن يُذكر مرة أو أكثر ، دون أدنى إشارة ، كما في (٣٨/١) عند ذكر ابن بكير القاضي ، و(٤٠/١) عند ذكر الدارقطني .

ج/ عدم صحّة التعريف بالعلم . كما حدث عند قول ابن العربي - رحمه الله - في حديثه عن آية (١٧٨) من سورة البقرة : " وَرَدَ عَلَيْنَا بِالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِائَةَ فَفِيهِ مِنْ عِظَمَاءِ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ يَعْرِفُ بِالزُّوزِنِيِّ " ، إذ قال المحقق في الحاشية (٩٠/١) مترجماً للزوزني : " الزوزني هو : حسين بن أحمد بن حسين الزوزني ، أبو عبد الله ، عالم بالأدب ، قاضٍ من أهل زوزن (بين هراة ونيسابور) ، من مصنّفاته : شرح المعلقات السبع ، والمصادر ، وترجمان القرآن . مات عام (٤٨٦هـ) " ، لو قارنت بين تاريخ ورود الزوزني المسجد الأقصى الذي ذكره ابن العربي - وهو عام (٤٨٧هـ) - وتاريخ وفاة الزوزني - كما في كتب التراجم - لاكتشفت الخطأ . والغالب على الظنّ أنّ الزوزني هذا هو الشيخ المسند الكبير أبو سعد أحمد بن محمد ابن ماخرة الزوزني ، المتوفى سنة (٥٣٦هـ) .

٥- ومن ذلك : الأخطاء الكثيرة في علامات الترقيم .

٦- يضاف إلى ما سبق : سوء الفهرسة ، ففي فهرس الأشعار أغفل المحقق أربعة عشر بيتاً لم يضمنها فهرس الشعر ، وهي من كتاب " الأحكام " في : (٩٧/١) بيت واحد ، و(٢٢١/١) بيتان ، و(٢٢٢/١) بيت واحد ، و(٢٢٩/١) بيت واحد ، و(٢٦٢/١) بيت

(١) المرجع السابق (٢/٢٤) .

، و(٢٨٨/١) بيت ، و(٣٢٧/١) بيت ، و(٤٥٨/١) بيت ، و(٥٩٩/١) أربعة آيات ، و(٦٤٠/١) بيت . وكل ذلك مُنافٍ لقواعد التحقيق المعتبرة .

وبعد هذه الملحوظات<sup>(١)</sup> ، نرى أنّ كتاب " أحكام القرآن " - مع أهميته - لم يحقّق التحقيق الصحيح ، بله التحقيق اللائق به ، فهو يحتاج إلى يد مخلصه ، تحرّره من قيود الأخطاء التي شين بها ، وتخلّصه من شوائب الأوهام التي وُصم بها ؛ فتظهره بالمظهر الذي يليق به ومؤلّفه - رحمه الله -



---

(١) هذه الملحوظات أغلبها على الجزء الأول فقط .